

مشروع الوحدة الإسلامية في فكر السلطان عبد الحميد الثاني من نهاية القرن 19م إلى بدايات القرن 20م

The Islamic Unity Project in the Thought of Sultan Abdul Hamid II: From the Late 19th to the Early 20th Century

جامعة يحي فارس/ الجزائر	الدولة العثمانية	أمانة مولوة aminamouloua23@yahoo.com
DOI :		

الإرسال: 2025/10/10 القبول: 2025/11/15 النشر: 2025/12/20

ملخص:

تُسلط هذه الدراسة الضوء على مشروع الوحدة الإسلامية الذي تبناه السلطان عبد الحميد الثاني، ويدعوا من خلاله إلى الالتفاف حول السلطان باعتباره خليفة المسلمين، بهدف التصدي لمجمل التحديات الداخلية والخارجية التي شهدها العالم الإسلامي - الممثل في الدولة العثمانية آنذاك - منذ الربع الأخير من القرن 19م وحتى بدايات القرن 20م، وقد تباينت الآراء ووجهات النظر في أوساط المفكرين بين مؤيد ومعارض ولا سيما أنّ السلطان انتهج سياسة مغايرة لتلك التي اتبعها أسلافه، وفي مرحلة اتسمت بانتشار واسع للأفكار العلمانية ضمن مشروع الإصلاح والتحديث الذي باشرته النخبة العثمانية منذ مطلع القرن 18م.

كلمات مفتاحية: السلطان عبد الحميد الثاني؛ الجامعة الإسلامية؛ التصوف؛ الاستعمار؛ الدولة العثمانية.

Abstract:

This study focuses on the project of Islamic unity adopted by Sultan Abdul Hamid II and calls through it to rally around the Sultan as the caliph of Muslims, in order to address the totality of internal and external challenges witnessed by the Islamic world - represented in the Ottoman state at that time - from the last quarter of the 19th century to the beginning of the 20th century, opinions and views with the wide spread of Secular ideas within the reform and Modernization project initiated by the Ottoman Elite since the beginning of the 18th century.

Keywords: Sultan Abdul Hamid II ; Pan-Islamism ; Sufism ; Colonization; The Ottoman state.

مقدمة:

شهدت الدولة العثمانية منذ أواخر القرن 19م وحتى مطلع القرن 20م، العديد من التحديات الداخلية والخارجية التي كان على السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909م) مواجهتها، ولعلّ أبرزها تصاعد المد القومي وتوالي الثورات الانفصالية في غالبية الإيالات العثمانية خاصة في البلقان، الأزمة المالية وتراكم الديون على الخزينة العثمانية، وظهور مجموعة من المثقفين ذوي التوجه الغربي والداعين إلى تطبيق إصلاحات وفق النمط التغريبي العلماني، فضلاً عن اشتداد الهجمة الاستعمارية من قبل الدول الأوروبية الكبرى، وسقوط العديد من الأراضي العثمانية في قبضتها.

الأمر الذي دفع به إلى تبني مشروع مُخالف عن أسلافه، يتمثل في الدعوة إلى الوحدة في إطار الجامعة الإسلامية والالتفاف حول خليفة المسلمين لمواجهة التحديات التي عرفها العالم الإسلامي الممثل في الدولة العثمانية آنذاك. الأمر الذي جعل شخصية السلطان عبد الحميد الثاني تكتسب أهمية تاريخية وسياسية خاصة عند المسلمين، نظراً لكونه قدم أعمال جليلة للإسلام والمسلمين ودافع عن الدولة العثمانية الآخذة في الانهيار وساهم في توحيد الأمة الإسلامية تحت رايته، ومع ذلك تباينت الآراء ووجهات النظر حيال سياسته الإسلامية وتراوح بين مؤيد ومعارض. بناءً على ذلك ثم طرح الإشكال التالي: ما هي أهم التحديات التي واجهها السلطان عبد الحميد على الصعيد الداخلي والخارجي؟ وإلى أي مدى ساهمت في تشجيعه على تبني مشروع الوحدة الإسلامية؟ وهل تمكن من تحقيق الأهداف التي كان يصبوا إليها؟

1. السلطان عبد الحميد الثاني وتحديات عصره (1876-1909م):

1.1. مولده ونشأته:

وُلد السلطان عبد الحميد الثاني في 16 شعبان 1258هـ/ 21 سبتمبر 1842م، والده السلطان عبد المجيد (1839-1861م) وأمه تيرمزكان قادن أفندي، وهي سيدة شركسية، وعندما كان عبد الحميد في عمر الحادي عشر توفيت والدته، لتكفله زوجة أبيه السيدة برستو وهي السرية الرابعة في حريم عبد المجيد ولم يكن لها أبناء، لذلك بذلت جهداً في تربيته والعناية به (باش، 2009م، الصفحات 31-33). وقبل اعتلائه العرش تلقى عبد

الحميد تعليمًا منتظمًا في القصر السلطاني بواسطة نخبة من أمهر المعلمين والمربين فتعلم اللغة التركية والفارسية على يد عمر أفندي ومهدي أفندي، والعربية تحت إشراف كل من فريد وشريف أفندي والتاريخ العثماني بتوجيه لطفي أفندي، واللغة الفرنسية على يد آدم وكمال باشا ورجل فرنسي يدعى Cordet فضلاً عن تعلمه الموسيقى بتدريب أستاذين إيطاليين هما Lombardi وCauatelli وقد عُرف بميله للموسيقى الغربية (باش، 2009م، صفحة 34).

زيادة على ذلك؛ اتصف عبد الحميد الثاني بالورع والتقوى، وبرّ في فن الخط والنجارة، واشتغل بالمعادن وكسب الأموال. كما اكتسب خبرة سياسية جاءت نتيجة للرحلات الخارجية التي قام بها رفقة عمه السلطان عبد العزيز (1861-1876م) (الرديني، 1440هـ/2019م، الصفحات 128-133) إلى أوروبا من 21 جوان إلى 07 أوت 1867م، وبالتحديد فرنسا وإنجلترا وبلجيكا والنمسا - المجر، ومن خلالها اطلع على الكثير من الأمور التي انعكست على شخصيته وأسلوبه في الحكم منها نمط الحياة الأوروبي بكل ما فيه من طرق المعيشة الغربية، إضافة إلى مشروعه الإصلاحي الاقتصادي والعسكري والثقافي، ومن ناحية أخرى اتبع سياسة استقلالية تجاه أوروبا، فلم يعرف أسلوبه تأثير أي حاكم أوروبي عليه مهما كانت صداقتهما قوية (رحماني، 2019، صفحة 131).

2.1. التحديات الداخلية:

نوديّ بعبد الحميد الثاني سلطاناً على العرش خلفاً لشقيقه السلطان مراد الخامس، الذي خلع من منصبه بعد أن أجمع الأطباء على عدم أهليته لإدارة دفة الحكم بسبب الاضطراب العقلي الذي كان يعاني منه، وبذلك اجتمع رجال الدولة يوم 31 أوت 1876م بمعية شيخ الإسلام خير الدين أفندي لإصدار فتوى خلعه ومبايعة الأمير عبد الحميد الثاني، وفي 6 سبتمبر تقلد السيف في جامع أبي أيوب الأنصاري في موكب حافل واستلم إدارة أعمال الدولة (المحامي، 1314هـ/1897م، الصفحات 326-327). المتفق عليه أنه عندما اعتلى سدة الحكم كانت الدولة غارقة في عدة أزمات على الصعيد الداخلي والخارجي فبالإضافة إلى المآسي التي عرفت العائلة بعد اغتيال السلطان عبد العزيز ومرض مراد الخامس (زلفة، 1433هـ/2012م، صفحة 05)، بلغت الأزمة المالية أعلى مستوياتها ممّا شجع الدول الأوروبية على الضغط على إسطنبول، الأمر الذي دفع بالسلطان للقيام

بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية، عن طريق استقدام عدد من الخبراء الماليين الأوروبيين الذين أعدوا تقريراً حول إمكانية وفاء هذه الديون (الثاني، مذكراتي السياسية 1908-1891م، 1399هـ/1979م، صفحة 11) وإعادة التوازن بين النفقات والإيرادات دون الحاجة إلى القروض (الجندي، 2020م، صفحة 57).

زيادةً على ذلك؛ برزت نخبة عثمانية مثقفة لعبت دوراً حاسماً في تغريب الدولة وعلمتها، فهي مفتونة بأفكار الغرب ما جعل أنصارها يُطالبون بإعلان الدستور على النمط الأوروبي. أضف إلى ذلك انتشار الأفكار القومية ونشوب التمردات في كل من الجبل الأسود والصرب والبوسنة والهرسك بتحريض من روسيا، ولما أخذت القضية بُعداً عالمياً تقرر عقد مؤتمر دولي اجتمعت فيه إنجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر في إسطنبول يوم 23 ديسمبر 1876م من أجل البحث في الإصلاحات التي يجب على السلطنة العثمانية القيام بها في إيالات البلقان (حرب م.، 1410هـ/1990م، صفحة 37)، ليتفاجأ الوفد الأوروبي بإعلان السلطان عبد الحميد لدستور مدحت باشا (1822-1884م)، وبذلك ضيّع عليهم فرصة التدخل في شؤون الدولة، ما يثبت حنكته السياسية ومقدرته على فهم مكائد الدول الغربية (السيد، 1416هـ/1996م، الصفحات 282-283).

بيد أنّ هذا الإجراء لم يمنع أوروبا من تدخلها في الشؤون العثمانية خاصةً روسيا التي أعلنت الحرب ضدها (1877-1878م)، فتمكنت من احتلال مناطق واسعة في البلقان وشرق الأناضول (بيات، 2003م، الصفحات 447-448) هذا وقد اضطرت الدولة العثمانية للرضوخ لأوامر روسيا من خلال معاهدة سان استيفانيو في 03 مارس 1878م التي لم تُطبق، فقد أجبرت الدول الأوروبية روسيا على التخلي عنها والقبول بعقد مؤتمر برلين في 13 جوان 1878م برئاسة بيسمارك وفيه تم الاتفاق السري الذي بموجبه استولت بريطانيا على جزيرة قبرص في سنة 1878م (مورو، 2018م، صفحة 44).

فكانت تلك الهزيمة من بين الأسباب التي دفعت بالسلطان إلى تغيير وجهة نظره بشأن الدستور فقد أصبح النواب يتدخلون في شؤون الحكم بشكل سافر فضلاً عن أن سلطته المطلقة أصبحت مقيدة، فقام بتعطيله يوم 14 فيفري 1878م لمدة تتجاوز الثلاثين عاماً (السيد، 1416هـ/1996م، صفحة 294)، بغية صون كيان الدولة وضمان

تماسك رعاياها في إطار الخلافة، وتجدر الإشارة بأن قرار تعطيل الدستور أحدث جدلاً واسعاً في الطبقات السياسية والأوساط الشعبية، فمنهم من أبدى تأييداً لقرار السلطان بسبب تنامي الشعور بضرورة قيام نظام الحكم وفق التعاليم الإسلامية وتأكيد دوره كخليفة لكل المسلمين، والوقوف في وجه الضغوط الأوروبية والحركات الانفصالية (زربوح، 1440هـ/2019م، الصفحات 559-560)، وآخرون رأوا بأن السلطان اتبع سياسة فردية قائمة على تشديد المركزية في الحكم ما جعلهم يطلقون على عهده تسمية الاستبداد الحميدي (غنایم، 2007م، صفحة 308).

بالمقابل شهد عهده نهضة إصلاحية شملت مجالات التعليم والصحة والمواصلات والسلك العسكري، فازدهر التعليم الحكومي بإنشاء العديد من المدارس العليا والكليات المتخصصة مثل الحقوق، الآداب، الهندسة، الطب وغيرها، إلى جانب انتشار المدارس الابتدائية والرشدية، كما شُيدت المتاحف والمستشفيات وأنجز جزء كبير من سكة حديد الحجاز ونُظمت وسائل النقل بفضل إدخال الترام الكهربائي، في حين تمت الاستعانة بخبراء ألمان لتحديث الجيش وتدريبه وفق الأساليب الحديثة (رحماني، 2019، صفحة 132).

3.1. التحديات الخارجية:

لم تكن الأوضاع الخارجية في الدولة العثمانية أفضل حالاً من أوضاعها الداخلية؛ إذ ازداد الأمر سوءاً بتوالي سقوط أراضيها في قبضة الاستعمار فقامت بريطانيا باحتلال مصر سنة 1881م وفرنسا لتونس سنة 1881م، ثم اضطرت الدولة لخوض الحرب ضد اليونان عام 1892م، بعد أن قامت الأخيرة باحتلال مواقع عثمانية متاخمة لحدودها، ولما أوقع العثمانيون سلسلة من الهزائم على اليونان، قامت روسيا وبعض الدول الأخرى بالتدخل لوقف المد العثماني في الأراضي اليونانية والقبول بإبرام عقد الصلح بين الطرفين سنة 1897م (بيات، 2003م، صفحة 448). وبدوره بذل السلطان عبد الحميد جهداً مضنياً لكبح جماح الدول الغربية، فانطلق في بناء علاقاته الخارجية من المبدأ المعروف: "لا عدو دائم، ولا صديق دائم، ولكن مصلحة دائمة" فقد كان واعياً بمخططات الانجليز في مختلف أنحاء الدولة (دويده، 1440هـ/2019م، صفحة 1117) وقد صرح بذلك في

مذكراته قائلا: "...إنَّ أكثر ما يجب على المرء أن يحذرهُ من بين الدول الكبرى هو إنجلترا... (الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908م، 1399هـ/1979م، الصفحات 112-155).

ورغم ذلك، حظي بحلفاء على غرار ألمانيا، ولم يخف السلطان عبد الحميد الثاني إعجابه بها، فعبر عن ذلك بقوله: "... هناك أسباب مختلفة جعلتني أميل نحو الألمان، وإن لم ترضَ فرنسا بهذا الميل، ولم يكن شيء لتبرير عطفنا تجاه الألمان إلا شخص قيصِر لكفى، إنه رجل تحبه النفس وتثق به، فهو جدير بالإعجاب لقد رفع من شأن بلاده كثيرا..." (الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908م، 1399هـ/1979م، صفحة 124). وفي إطار التقارب العثماني الألماني قام الإمبراطور الألماني وليم الثاني (1859-1941م) بزيارة إسطنبول، وعقد شراكات بين الطرفين ولعلَّ أبرزها مشروع سكة حديد برلين – بغداد (دويده، 1440هـ/2019م، صفحة 1118). وفي يوم 27 أبريل 1919م خُلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش، اثرى مؤامرة حيكت ضده اشترك فيها اليهود وجمعية الاتحاد والترقي، وتم ارساله إلى مدينة سالونيك أين خضع للإقامة الجبرية، ليتم نقله إلى قصر بيلرباي؛ حيث بقي هناك إلى أن توفي بتاريخ 10 فيفري 1918م، عن عمر يناهز 78 عاماً (رحماني، 2019، صفحة 132).

2. دوافع التوجه الإسلامي بالنسبة للسلطان عبد الحميد الثاني:

اتخذت الدولة العثمانية منذ ظهورها في مسرح الأحداث، سياسة قائمة على وحدة الدين والدولة ومن المعلوم أنَّ الدين الإسلامي لعب دوراً محورياً في التكوين التاريخي للدولة، بحيث كرسَتْ نفسها للدفاع عن الدين ونشره من خلال القيام بالجهاد بهدف توسيع دار الإسلام على حساب دار الكفر هذا وقد عمل السلاطين على تطبيق تعاليم الشريعة الإسلامية في سياسة الدولة الداخلية والخارجية، وبذلك نظر الرعايا إلى الدولة العثمانية على أنها دولة الإسلام وحاكمها باديشاه الإسلام وجنودها كجند الإسلام. بالمقابل استغلَّ السلاطين النزعة الدينية لدى المسلمين وعملوا على تسخيرها للحصول على الولاء الديني والسياسي، من خلال الخطاب السياسي الذي يؤكد على دورهم المتمثل في حماية الشريعة الإسلامية وبلاد الحرمين الشريفين ورعاية المؤسسات الدينية والطرق الصوفية، ما أكسبهم دعامة معنوية وشرعية تاريخية، فقد رأى المسلمون في الدولة العثمانية امتداداً

للخلافة الإسلامية (سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية، 2005، صفحة 04).

ولكن تراجع الدولة العثمانية أمام أوروبا المسيحية أدى إلى التحول التدريجي إلى فكرة الجامعة الإسلامية من مجرد مشاعر تقوم على وحدة المسلمين إلى يقظة وتيار تجديدي يقوم على تفعيل مفاهيم الأمة عند المسلمين، وتقوية مجتمعاتهم من خلال إصلاحها لتكون أهلاً لمواجهة الغرب وتخليص بلادهم من قبضة الاحتلال الأجنبي (سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية، 2005، صفحة 02)، وبالنسبة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، كان الإسلام هو الرابط الوحيد الذي يمكن أن يجمع الدولة العثمانية ببعضها البعض (Chowdhury, pp. 165-166).

1.2. الامتيازات الأجنبية وأثرها على سياسة السلطان عبد الحميد الثاني:

تُعرف الامتيازات بأنها مجموعة من التسهيلات والحقوق التي منحتها الدولة العثمانية إلى عدد من الدول الأجنبية، بناءً على اتفاقيات مبرمة بينهما (عمر، 1421هـ/ 2000م، صفحة 56)، وتعود بداياتها إلى سنة 1536م على إثر التحالف بين السلطان سليمان القانوني (1520-1566م) وفرنسا، وقد كان لهذه المعاهدة انعكاسات سلبية على الدولة العثمانية، وجعلتها تعيش ضعفاً على جميع المستويات، وفي الوقت نفسه أقرت للدول الأوروبية الكثير من الحقوق، وحالت دون قيام الدولة بمشروعات إصلاحية أو استنباط موارد مالية جديدة لمواجهة نفقات الإدارة والحكم، وبذلك يمكن القول بأن الامتيازات بمثابة قيود مذلة للعثمانيين (العزاوي، 1994، الصفحات 18-27).

زيادة على ذلك؛ عملت الامتيازات على إضعاف التجارة الداخلية والخارجية للدولة بسبب إعفاء الدول الأوروبية من الضرائب الجمركية، وبذلك تمكنت منتوجاتها المتنوعة من غزو الأسواق العثمانية، وما أضر بالدولة أكثر هو اعتبار الدول الأوروبية أن الامتيازات التي مُنحت إليها حق من حقوقها، وتكمن الخطورة في أن كلا من خط كلخانة 1839م وخط همايون 1856م أكد على ضمان المساواة بين جميع رعايا الدولة العثمانية (عمر، 1421هـ/ 2000م، صفحة 57). وعند وصول السلطان عبد الحميد الثاني إلى سُدة الحكم كانت الامتيازات قد نهشت مواقع مسلمي السلطنة العثمانية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية

لمصلحة مسيحي الداخل والأجانب، وكان قد تنبّه إلى النتائج السلبية التي جاءت بها، وذكر بأنه عندما أراد إلغاء الامتيازات حالت الدول الأوروبية دون تحقيق ذلك، وأظهرت الدولة العثمانية بمظهر الدولة المستبدة التي تعتدي على حقوق الآخرين، وهكذا استمر العمل بنظام الامتيازات الأجنبية إلى أن ألغيت رسمياً بموجب معاهدة لوزان سنة 1923م، (سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية، 2005، صفحة 02).

2.2. التنظيمات وانعكاساتها السلبية على الدولة العثمانية:

عانت الدولة العثمانية من ركود طويل رانّ بثقله على الشعوب التابعة لها، وأعاق تطورها السياسي والحضاري وحال دون لحاقها بركب المدنية الغربية فقد شهدت منذ نهاية القرن 16م، تراجع نفوذ السلطة المركزية على خلفية الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتأثير التفوق العسكري والاقتصادي المتزايد لأوروبا، الأمر الذي طرح مسألة اقتسام تركية الرجل المريض، خاصة أمام فشل محاولات الإصلاح التي قامت بها النخبة العثمانية منذ مطلع القرن 18م، ومع اشتداد الأزمات الداخلية والتحديات الخارجية وجدت الدولة العثمانية نفسها في منتصف القرن 19م مضطرة إلى تطبيق التنظيمات بهدف تدارك حالة التدهور والانحطاط والحيلولة دون تدخل الدول الغربية في شؤونها فقامت بتبني مجموعة من الإصلاحات الواسعة والعميقة التي شملت تحديث جهاز الإدارة والجيش والتعليم، وإدخال المجالس القضائية والمجالس ذات الاختصاص التشريعي بموجب خطي كلخانة وهمايون لتبلغ أوجها بإصدار دستور 1876م. والملاحظ أنّ تلك الإصلاحات استلهمت النموذج الأوروبي للدولة الحديثة، في محاولة للتوفيق بينه وبين التراث العثماني الأصيل في بنية الدولة وصلتها التاريخية بالدين في مجالي التعليم والقانون (عليوه، 2018، صفحة 170).

بيد أنّ التنظيمات كانت نقطة تحول فارقة في التاريخ العثماني، وبمثابة الخطوة الأساسية في تفكيك أوصال الدولة العثمانية الآخذة في الانهيار كونها تأسست لرابطة غير الرابطة التي قامت عليها الدولة التي قوامها الإسلام وسلطة سلالة آل عثمان وزوال أحدهما يعني بالضرورة زوال الآخر. ويمكن القول بأنّ خط كلخانة جاء كخطوة سريعة

نحو مشروع تحديثي شامل وغريب عن البنية الفكرية للمجتمع العثماني، ورغم ما تضمنه من حقوق كاملة للرعايا غير المسلمين بغية المحافظة على تماسك الدولة إلا أنه لم يوقف تحريض الدول الغربية لتلك الأقليات على التمرد والانفصال عن الدولة العثمانية، فضلاً عن أن التنظيمات فككت الارتباط الوثيق بين مؤسسات الدولة العثمانية الرئيسية، وعلى وجه الخصوص الدينية والبيروقراطية؛ حيث أصبح الباب العالي مركز السلطة بدلاً من النخبة الدينية برئاسة شيخ الإسلام والعلماء ما يُمثل خرقاً للأساس الذي قام عليه نظام الحكم العثماني، كما أحدثت تطوراً كبيراً في الثقافة العثمانية تمثل في إنشاء عدد كبير من الصحف والمجلات التي لعبت دوراً مهماً في تهيئة الأجواء الفكرية بين المثقفين للمطالبة بالدستور (مخلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، 1443هـ/ 2021م، الصفحات 215-216-265).

بالإضافة إلى ما سبق ذكره؛ يمكن القول بأنّ التنظيمات عادت بانعكاسات سلبية على الدولة التي عاشت في مرحلة ما بعد إعلان الدستور سنة 1876م حالة من الضياع والاضطراب، يمكن تسميتها بازدياد ودية الفكر لدى المثقف العثماني، وغالباً ما كانت هذه السمة المميزة لفترات التحول من مرحلة تاريخية بفكرها ومنهجها ورجالها إلى مرحلة أخرى تختلف عنها في الأصول، وقد تمخضت عنها مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية ودينية وقانونية جديدة في المجتمع العثماني، وقد أدى تخلي الدولة عن نظمها الأصيلة التي بُنيت عليها ووصلت بها إلى أوج الرقي والازدهار وتسلمت إليها مفاهيم التغريب، العلمانية، القومية (مخلوف، تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، 2009، الصفحات 15-16).

ويمكن القول بأنّ الإصلاحات التي سعى رواد التنظيمات إلى تحقيقها مغايرة تماماً لأفكار وعادات المجتمع العثماني المسلم، الذي رأى بأنه من الخطأ أن يقع العثمانيون تحت تأثير المدنية الغربية، بسبب عدم ثقهم في صدق نوايا الدول الأوروبية، وبدوره أكد عبد الحميد الثاني بأنّ التقليد الأعلى للغرب دون غربة وتمحيص خطأ لن يكسب العثمانيون من ورائه ودّ العالم المسيحي، لذلك وجب عليهم العودة إلى تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والتراث العثماني الأصيل (حسن، 1436هـ/ 2014م، صفحة 95).

3.2. الحركات الانفصالية في الدولة العثمانية:

بدأت الحركات الانفصالية عن الدولة العثمانية منذ القرن 18م، تطل برأسها بدايةً في إيالات البلقان لتنتقل إلى البلاد العربية في القرن 19م - خاصة بلاد الشام ومصر - بتحريض من الدول الأوروبية وروسيا (سنو، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية، 2005، صفحة 02). ولما أدرك السلطان عبد الحميد تعدد الأخطار الداخلية والخارجية، بذل جهوداً حثيثة لتجاوزها، ورأى بأن الإسلام هو القوة الوحيدة القادرة على ذلك، وفي هذا يقول: "... إنَّ الإسلام هو القوة الوحيدة التي تجعلنا أقوياء، ونحن أمة حية، ولكن شرط أن صدق ديننا العظيم...". وقد نبّه بأن الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية دائمة ومستمرة، لذلك لابد من العمل بمبادئ الإسلام لتوحيد العناصر المتعددة في الدولة، ورص الصفوف في جبهة واحدة ليتمكن من الصمود أمام الغرب، وأكد بأن جبهة المسلمين في الدولة العثمانية وحدها لا تكفي، لذلك لابد من امتداد تأثير الوحدة الإسلامية إلى كل مسلمي العالم في إفريقيا وآسيا وحتى مع إيران الشيعية، التي يبدي أسفه لعدم وجود تفاهم كامل معها (الشوابكة، 1404هـ/ 1984م، صفحة 23).

3. سياسة الوحدة الإسلامية في فكر السلطان عبد الحميد الثاني:

يُعتبر مشروع الوحدة الإسلامية الذي تبناه السلطان عبد الحميد من أهم مميزات حكمه وأكثرها استمرارية وهو يستند أساساً على مقام الخلافة كسلاح فعال في وجه الدول الاستعمارية الكبرى، وقوة تُساهم في الارتقاء بأخلاق المسلمين في مختلف أنحاء العالم الإسلامي (دومان، 2016، صفحة 120).

3.1. سياسة الجامعة الإسلامية والتأكيد على دور خليفة المسلمين:

عندما وصل السلطان عبد الحميد الثاني إلى سُدة الحكم، وجد أنّ الدولة العثمانية غارقة في التدهور والضعف فقد تعرضت لشتى أنواع الاختراق من الغرب (الثاني، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، 1412هـ/ 1991م، صفحة 45)، الذي سعى لتحريض الرعايا على الانفصال، وبذلك أدرك أنّ الدين هو القوة الوحيدة التي تُمكنه من الحفاظ على

دولته، فحاول إحياء وتعزيز الطابع الإسلامي للسلطنة وجعلها دولة مركزية (أردش، 1442هـ/ 2021م، صفحة 141)، من خلال الدعوة إلى الجامعة الإسلامية التي تُعرف بأنها الوحدة التي تربط جميع المسلمين بوثائق الدين الإسلامي الحنيف، وتهدف إلى إيقاظ المسلمين وتسليحهم عن طريق تجديد الإسلام، وقد اتّبع السلطان هذه السياسة بهدف إعادة وحدة المسلمين لمجابهة الأخطار التي تهددهم وإعادة الهيبة للدولة العثمانية خاصة بعد الحرب ضد روسيا واكتشاف مقررات مؤتمر برلين بحيث أدرك جدية التعاون الأوروبي لدعم انفصال المسيحيين واقتسام أملاك الدولة العثمانية (نيازمالا، 1988م، صفحة 109).

وظهر ذلك جلياً بعد احتلال إيالتي تونس ومصر وبذلك أصبحت فكرة الجامعة الإسلامية سلاحاً فعالاً لمحاربة الاستعمار الغربي، والحفاظ على سلامة الأراضي العثمانية المتبقية، خاصة وأنه رأى في الإسلام القوة الوحيدة التي تجعل المسلمين أقوياء ويمكن أن يجتمعوا عليها (حرب م.، 1410هـ/ 1990م، صفحة 84). وقد شرح موقفه بقوله: "...إنّ بلادنا كانت وستبقى قلعة للإيمان وحصناً حصيناً لهذا الدين، فإذا زال المفهوم الديني عن الدولة العثمانية، فقد دالت دولتنا وإنه لمن دواعي الأسف وقوع بعض الشعوب المسلمة تحت نير استعمار الدول الكبرى، ولم يبق داخل الدولة سوى عشرين مليوناً من المسلمين ومع هذا فقلوب المسلمين جميعاً مرتبطة بإسطنبول. وقد نجح أعداؤنا في التغلب على قواتنا المادية لكن قِوانا المعنوية ستبقى صامدة..." (الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908م، 1399هـ/ 1979م، صفحة 174).

وفي نفس السياق، استخدّم الجامعة الإسلامية في سياسته الخارجية، فقام بتوجيه فرقاطة أرطغرل الحميدي إلى اليابان سنة 1889م لتوطيد العلاقات بين الطرفين (شاكر، 1439هـ/ 2018م، الصفحات 23-24) ثم أرسل وفداً إلى الصين عام 1901م لتقوية أواصر الأخوة بين المسلمين والوقوف ضد مخططات الاستعمار وتأكيد الولاء للخليفة ودولة الخلافة، فألقيت باسمه الخطب في مساجد بكين وافتتحت مدرسة تُسعى دار العلوم الحامدية (مهيب، 2021، صفحة 358). كما أظهر اهتماماً بالشراكة من أهل داغستان والقفقاس التي كانت تحت الحكم الروسي وامتدت سياسته إلى المغرب والصومال والغوص في أغوار إفريقيا (حسن، 1436هـ/ 2014م، صفحة 254).

زيادة على ذلك استخدم الخلافة كأداة حاسمة للوحدة السياسية لتكون درعاً مضاداً للنزعة القومية، ومصدر قوة إيديولوجية وسياسية في العلاقات الدولية ضد ضغوط القوى الأوروبية لأنها قادرة على حشد أعداد كبيرة من المسلمين، ولا سيما في مستعمرات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا (أردش، 1442هـ/ 2021م، صفحة 141). نظراً لأهميتها كقوة روحية وسياسية، بإمكانها تجميع مسلمي العالم لدعم مشروع الوحدة الإسلامية، وفي محاولة منه لاسترداد عهد التفوق العثماني (حرب ت..، 1440هـ/ 2019م، صفحة 719).

2.3. التقرب من العرب وإيران:

شغل العرب مكانة هامة في الدولة العثمانية (ماسترز، 2018م، صفحة 40)، ولأن السلطان عبد الحميد الثاني كان يدرك مدى الأخطار التي تهدد أجزاء دولته حاول أن يوطد سلطة الدولة في البلاد العربية (سعد، 1440هـ/ 2019م، صفحة 360). وتمكن من كسب العديد من الأنصار من بينهم مصطفى كامل باشا (1874- 1909م) الذي رأى بأن عبد الحميد الثاني أشد السلاطين حرصاً على خدمة مصر وحماية العالم الإسلامي (زربوح، 1440هـ/ 2019م، صفحة 554) ومن بين الأسباب التي دفعت بالسلطان لتقريب العرب خشية استغلالهم من قبل الدول الأجنبية وتحريضهم على الانفصال عن الدولة العثمانية وإنشاء خلافة عربية استناداً إلى قرشيتهم، كما غرقت بلاد الشام في المدارس التبشيرية التي استغلت وضع الأقلية المسيحية للترويج لأفكارها وتشجيع الفكر القومي حتى تجد موطن قدم لها في المنطقة (زربوح، 1440هـ/ 2019م، صفحة 569) وكان السلطان متنبهاً لخطر تلك المدارس على سلامة الدولة فقد زرعت في الطلاب أفكاراً معادية ضدها (الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908م، 1399هـ/ 1979م، صفحة 187)

فضلاً عن أهمية البلاد العربية ومكانتها الاقتصادية، فبعد خسارة السلطنة لمعظم ولاياتها الغنية في آسيا وأوروبا انصب اهتمامها على ولايات سورية وحلب وأضنة وعلى رفع مستوى ازدهارها وثرواتها لتكون بديل اقتصادي عن الولايات التي خسرتها، لذلك سعى في إطار سياسته الإسلامية أن يتوحد للعرب (سنو، 2005م، صفحة 51) عن طريق تقريب شخصيات دينية ومدنية أو تعيينهم في مراكز الدولة العليا أو استمالتهم بالهدايا والامتيازات (سعد، 1440هـ/ 2019م، صفحة 361). وعليه عمل السلطان على رفع مكانة

الولايات العربية وإعادة ترتيبها واستحداث ولايات جديدة، مثل ولاية بيروت التي فصلت عن الشام عام 1887م من أجل تسهيل إدارتها وضبط أحوالها والنهوض بشؤونها في ظل تزايد تغلغل النشاط التبشيري الغربي هناك (زربوح، 1440هـ/2019م، صفحة 583).

كما أولى بلاد الحجاز بعناية خاصة نظرا للأهمية الروحية والمعنوية التي تتمتع بها ودورها في منح الشرعية للخلافة العثمانية، وكذلك اهتمّ بالبحر الأحمر خاصة اليمن لأن أمنه مرتبط بأمن الحجاز (زلفة، 1433هـ/2012م، صفحة 10). وقام بتطوير العمران والتعليم والخدمات الصحية في بلاد الشام فضلا عن ميدان المواصلات وتشييده لميناء بيروت، كما تولت الدولة إقامة مقرات متميزة للسرديات الحكومية في كل من بيروت ودمشق وجبل لبنان، ولعل أبرز الانجازات نجد: سوق الحميدية وصيانة المسجد الأموي واهتم بمصرفية القدس وصيانة مساجدها مثل قبة الصخرة والمسجد الأقصى (زلفة، 1433هـ/2012م، صفحة 20). كما خصّ التعليم بعناية فائقة إلى درجة أن تم تشييد أكثر من 10000 مدرسة وفق منهج حديث مركّز على القيم العثمانية، وحظيت بلاد الشام بحصة الأسد فالتسجيل في المدارس العامة في بيروت أو دمشق كان يتم بشكل أسرع من أي مكان آخر في أنحاء الدولة العثمانية (زربوح، 1440هـ/2019م، صفحة 571).

علاوة على ذلك؛ سعى السلطان عبد الحميد الثاني إلى تحسين العلاقة مع إيران، بعد أن استغلت الدول الغربية النزاعات التي كانت دائرة بينهما لأسباب تتعلق بالحدود والخلاف المذهبي، للتدخل في شؤونهما وأظهرت روسيا الدعم لإيران وادعت بريطانيا مساعدة الدولة العثمانية، فعمل على كسب إيران لصفه كعضو فاعل في الجامعة الإسلامية لمواجهة الخطر الأوروبي الصليبي. وجاءت زيارة الشاه العجم مظفر الدين قاجار (1853-1907م) للعاصمة إسطنبول سنة 1900م لحضور الاحتفالات بمناسبة ذكرى جلوس عبد الحميد على العرش لتعبر عن التقارب الحاصل بين البلدين وتكون بمثابة تنبيه للدول الاستعمارية التي التهمت الهند وتركستان وتتمياً لالتهم العالم الإسلامي بأن حفاظ المسلمين على وحدة عالمهم الإسلامي في مواجهة القوى الاستعمارية أقوى من خلافاتهم المذهبية (مخلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، 1443هـ/2021م، صفحة 313).

3.3. السلطان عبد الحميد الثاني والطرق الصوفية:

من مظاهر الاتجاه الديني في الدولة العثمانية تشجيع التصوف وترك مشايخ الطرق الصوفية يُمارسون سلطات واسعة على المريدين والأتباع، ولم يرق السلطان عبد الحميد بمخالفة سلفه، ففسح المجال للطرق المعتدلة بممارسة طقوسهم بحرية، والمُرجح أنه استخدمها في الدعاية الداخلية والخارجية للخلافة بوصفها إحدى اللبنة الأساسية في البنية الاجتماعية لغالبية الدول الإسلامية (مهيب، 2021، صفحة 173). فضلاً عن مرجعيته الإسلامية وميله للمنهج الصوفي في العبادة، فالمعروف أنه كان مُريداً في الطريقة الشاذلية، كما تواصل مع زعماء الحركة السنوسية بغية تدعيم فكرة الجامعة الإسلامية وتأكيد نفوذ الدولة العثمانية في إيالة طرابلس الغرب (الشوابكة، 1404هـ/ 1984م، صفحة 229).

وفي نفس السياق؛ أنشأ السلطان اللجنة المركزية في إسطنبول المكونة من العلماء ومشايخ الصوفية وعلى رأسهم أبي الهدي الصيادي (1849-1909م) الذي اهتم بنشر أفكار الجامعة الإسلامية بين أتباع الطريقة الرفاعية، وأكد على ضرورة طاعة الخليفة والانقياد التام لسلطته (السيد ع.، 1442هـ/ 2022م، الصفحات 192-193)، كما نشطت هيئات فرعية أشهرها: هيئة مكة مُهمتها نشر أفكار الجامعة في موسوم الحج، ولجنة بغداد التي انتشرت بين أتباع الطريقة القادرية أثناء زيارة المغاربة لضريح الشيخ عبد القادر الجيلاني (حسن، 1436هـ/ 2014م، الصفحات 290-291).

4.3. خطوط السكك الحديدية:

بلغت إصلاحات السلطان عبد الحميد ذروتها بإنشاء الخطوط الحديدية فقد كان يؤمن بضرورتها ويرى أنه لا يجوز أن تُمنح امتيازات لإنشاءها لمتعهدين أجانب خاصة الانجليز لأنهم يريدون احتلال المنطقة (الثاني، مذكراتي السياسية 1891-1908م، 1399هـ/ 1979م، صفحة 154) ما يثبت أنه كان سلطاناً مستنيراً يعي بمصلحة رعاياه وبلاده وقد استعان بالخبرة والمال الأجنبي في بناء الطرق الحديدية وغيرها من البنى التحتية، إن مشروع الخط الحجازي مختلف عن المشروعات التي أقامتها الدولة في مناطق مختلفة من ولاياتها والأهم أنه أقرب للعمل الخيري أكثر من أي شيء آخر (زلفة، 1433هـ/ 2012م، الصفحات 21-22).

ويمكن القول بأنّ مشروع سكة الحديد الرابط بين دمشق والمدينة المنورة يعدّ الأهم، وذلك في إطار الأخوة الدينية بين العرب والأتراك وصلّتهم بعمقهم الروحي المتمثل في الحج وما يسفر عنه من شعائر مقدسة عند المسلمين، فضلاً عن تعزيز ارتباط الولايات العربية بالحكومة المركزية، وبالتالي سهولة نقل السلع والأفراد، وكذا الربط الإداري والتحرك الأمني والعسكري في حالة أي تهديد، وذلك مع توالي المكائد الأجنبية وكبديل لقناة السويس التي أصبحت بريطانية، زيادةً على التصدي لأيّ محاولة استقلال بالمناطق المقدسة في الحجاز تحت وصاية لندن، وقد كان لهذا الخط العديد من النتائج الإيجابية التي انعكست على أوضاع المنطقة العربية التي يمر بها؛ إذ أسهم في تطوير الحركة التجارية في عشرات المدن والقرى العربية (زربوح، 1440هـ/2019م، الصفحات 562-563).

4. ردود الأفعال اتجاه سياسة السلطان عبد الحميد الثاني الإسلامية:

تباينت ردود الأفعال حيال مشروع الوحدة الإسلامية الذي تبناه السلطان عبد الحميد الثاني في الأوساط الداخلية والخارجية، فوجد العديد من الداعمين له باعتباره خليفة المسلمين الذي يسعى لتوحيد صفوفهم لمواجهة القوى الاستعمارية الكبرى، في حين جُوبهت سياسته بمعارضة شديدة من قبل رجال الفكر والسياسة سواء في مركز الدولة أو داخل الولايات.

1.4. التيار المؤيد للسلطان عبد الحميد الثاني:

يرى التيار المؤيد لمشروع السلطان عبد الحميد أنّ الدولة العثمانية ما تزال تمثل أقوى كيان إسلامي، لذلك حظي بدعم رجال الدولة ولا سيما العلماء (مخلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، 1443هـ/2021م، صفحة 312). وفي مقدمتهم أحمد جودت باشا (1822-1895م) الذي لم يثق في الدول الغربية التي تسعى دائماً لإضعاف الدولة العثمانية وإثارة المشكلات حولها داخلياً وخارجياً، وعليه أكد على وجوب إصلاح الولايات بالنظر إلى مصلحة الدولة دون الالتفات إلى مصالح الغرب (مخلوف، تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، 2009، صفحة 34)، وبدوره حذر نامق كمال (1840-1888م) من الغزو الثقافي والاستعماري الغربي على البلاد الإسلامية، وطالب الدولة العثمانية بضرورة حماية

المسلمين باعتبارها عاصمة الخلافة، وتحقيق مشروع الوحدة الإسلامية تحت قيادة السلطان عبد الحميد الثاني (حسن، 1436هـ/ 2014م، الصفحات 258-259).

وفي نفس الصدد برزت دعوة جمال الدين الأفغاني (1838-1897م) إلى ضرورة قيام وحدة في العالم الإسلامي، عن طريق الالتزام بمبادئ الشريعة وإعادة مجد الإسلام، والوقوف في وجه المد الاستعماري، ويمكن القول بأن فكره يقوم على دعمتين هما: الحج إلى البيت الحرام لأنه ركن من أركان الإسلام وتربية المسلم دينية وروحية تؤصل العقيدة الإسلامية ومؤسسة الخلافة كنظام ديني وسياسي وضرورة الالتفاف حول خليفة المسلمين (حسن، 1436هـ/ 2014م، الصفحات 259-260). بالإضافة إلى ذلك كان لمشروع الوحدة الإسلامية أصداء في البلاد الواقعة تحت قبضة الاستعمار الأوروبي خاصة في الهند على أمل تخليص بلادهم من الاستعمار (مخلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، 1443هـ/ 2021م، صفحة 312).

2.4. التيار المعارض لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني:

اتخذ التيار المعارض موقفاً مناهضاً لسياسة السلطان عبد الحميد الإسلامية، وأغلب ممثليه من القوميين سواء العرب أو الأتراك، فبعض العرب رأوا في فكرة الوطنية بديلاً للجامعة الإسلامية، وأنّ الوطنية هي التي يجب أن يلتقي عندها أفراد الوطن الواحد بصرف النظر عن الدين (مخلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، 1443هـ/ 2021م، صفحة 312)، وغالبية هؤلاء من نصارى بلاد الشام الذين لم يروا ما يدفعهم للسير خلف الجامعة الإسلامية بل قاموا بتشكيل جمعيات علمية وأدبية ذات بُعد سياسي تدعوا إلى مناهضة الحكم العثماني والجامعة الإسلامية ورفع لواء القومية والوطنية كبديل للرابطة الدينية، ومن بين هؤلاء نجد فرنسيس مراش الحلبي (1836-1873م) الذي اتخذ موقفاً معادياً من الحكم العثماني وزعم أنه يمارس حكماً عنصرياً مع رعاياه، كما دعا إلى الثورة ضد العثمانيين (الشوابكة، 1404هـ/ 1984م، الصفحات 102-104).

ويتفق في ذلك، مع نجيب عازوري (ت 1916م) الذي أقام جدلاً واسعاً حول قضية الخلافة؛ حيث ادعى بعدم شرعية السلطان عبد الحميد كخليفة للمسلمين وعبر عن هذا بقوله: "...كيف للأمير المؤمنين المزعوم أن يدعي الخلافة، وهو لا يفهم العربية ولم يؤد

فريضة الحج وقاتل وسارق وجمع كل أتباعه على كراهيته خاصة العرب المسلمين، وسيادة مسلمي الأرض مجتمعين في دولة واحدة أمر يبدوا مستحيلا حتى بالنسبة للخلفاء الأوائل، وأما أن يكون مسلما على بلد لا يضم إلا المسلمين فحين إذن لا يوجد بلد أنسب إلا الحجاز وليس هناك مدن أفضل لاستقبال أمير المؤمنين كالمدينة ومكة..." (عازوري، الصفحات 220-221). وحسب رأيه يجب أن يكون المترشح لمنصب الخليفة من الأشراف وأن يشيد دولة سياسية مستقلة تماما تشمل الحجاز والمدينة حتى العقبة ويتمتع بسلطة روحية فعلية على كافة مسلمي الأرض (عازوري، صفحة 220).

أما القوميون الأتراك فرأوا في الجامعة الطورانية بديلا عن الجامعة الإسلامية، وهي تهدف إلى جمع الشعوب التركية في رابطة واحدة قوامها وحدة العرق واللغة، وقد تغذى هذا التيار في البداية على كتابات المستشرقين التي عززت فكرة القومية سواء لدى العرب أو الأتراك (مخلوف، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، 1443هـ/ 2021م، الصفحات 312-313). ومن نماذج القوميين الأتراك نجد: مراد ميزانجي (1854-1917م) الذي أكد بأن الاستبداد السياسي فتح المجال لتراجع مؤسسات الدولة العثمانية وتكالب الغرب عليها، وعليه يجب إصلاح الهيكل الحكومي جذريا وإصدار الدستور الذي يحمي القانون ويقيّد صلاحيات السلطان وبذلك تُحل مشاكل السلطنة (تامر، 2011، الصفحات 62-63). وبدوره أكد أحمد رضا بك (1858-1930م) على أهمية فصل الدين عن الدولة، ليتمكن العثمانيون من تأسيس مجتمع حديث قائم على أسس علمانية بحتة، وبذلك يتسنى لهم الالتحاق بركب المدنية الغربية (صaban، 1431هـ/ 2010م، صفحة 115).

خاتمة:

وفي الختام يمكن القول بأن عهد السلطان عبد الحميد الثاني شكل مرحلة استثنائية في تاريخ الدولة العثمانية، بسبب التحديات الداخلية والخارجية التي كان عليه مواجهتها والجهود التي بذلها في سبيل الحفاظ على ما تبقى من أملاكه، والسعي لتصحيح مسار التحديث على النمط التغريبي العلماني الذي حاولت النخبة البروقراطية تجسيده في عهد التنظيمات، من خلال صياغة مشروع إصلاحي يُعبر عن وحدة الدين والدولة وفق رؤية متوازنة بلا إفراط في الاندفاع صوب الغرب، أو تفريط في التراث العثماني الأصيل.

وذلك ينبع من سياسة السلطان الإسلامية، فهو يرى بأن الدولة العثمانية ستبقى قلعة وحصن منيع تحمي الدين وإذا زال المفهوم الديني عنها فإنها ستزول وسيتوالى تهاوي البلاد الإسلامية تبعاً تحت قبضة الاستعمار لذلك وجبّ على المسلمين تقوية الصلات بعاصمة الخلافة إسطنبول، ولا أمل للنهوض إلا بالوحدة الإسلامية. وقد تباينت وجهات النظر اتجاه ذلك بين التأييد والمعارضة، فرغم الضعف الذي آلت إليه الدولة العثمانية وُجد جمع من المثقفين يؤمنون بقدرتها على النهوض ومواجهة الاحتلال، وتخليص الشعوب المستمرة منه، كما دعم غالبية المفكرين ذوي التوجه الإسلامي مشروع الجامعة الإسلامية وأكدوا على ضرورة الالتفاف حول خليفة المسلمين.

بالمقابل انتقد أصحاب القوميون العرب والأترك مشروع الوحدة الإسلامية ورأوا في السلطان عبد الحميد حاكماً مستبدّاً لا بد من التمرد عليه وتخليص الشعوب منه، وضرورة العمل بالدستور وتبني فكرة القومية بدلا من الجامعة الإسلامية، لأن الاستبداد هو السبب المباشر لضعف الدولة العثمانية، وتأخرها حضارياً وسياسياً عمّا حققته أوروبا الغربية، ورغم ذلك تمكن السلطان من إعادة التماسك في العالم الإسلامي، لولا أن الدولة في عهده كانت قد بلغت مرحلة التفكك خاصة مع اشتداد المؤامرات والدسائس التي حالت دون تحقيق المشروع بالطريقة التي أرادها.

قائمة المراجع:

أرباجي سيف الله (1432هـ/2011م)، السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الإصلاحية وإنجازاته الحضارية، ط1، القاهرة: دار النيل.

أردش نور الله (1442هـ/2021م)، الاسلام وسياسات العلمانية الخلافة والتحديث في الشرق الأوسط في بدايات القرن العشرين، ط01، تر: عبد الله اسلام، فاطمة قرطمة، القاهرة: أركان للدراسات والأبحاث والنشر.

السلطان عبد الحميد الثاني (1399هـ/1979م)، مذكراتي السياسية 1891-1908م، ط2، سورية: مؤسسة الرسالة.

السلطان عبد الحميد الثاني (1412هـ/1991م)، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ط3، تر: محمد حرب، دمشق: دار القلم.

الجندي خالد عبد القادر (2020). أبحاث في تاريخ الدولة العثمانية إفتراءات وحقائق ج.1.

الرديني عبد الكريم طه مكي (1440هـ/2019م)، شخصية السلطان عبد الحميد الثاني وأثرها في تحدي الأزمة الاقتصادية والمالية، ضمن: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية، (إشراف) محمد إلهامي، ط1، ج1، إسطنبول، تركيا : دار الأصول العلمية.

السيد سيد محمد (1416هـ/1996م)، دراسات في التاريخ العثماني، ط1، القاهرة : دار الصحوة للنشر والتوزيع.

الشوايكة أحمد فهد (1404 هـ / 1984م)، حركة الجامعة الاسلامية، ط01. (الزرقاء: مكتبة المنار.

العزاوي قيس جواد (1994)، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت: الدار العربية للعلوم.

المحامي محمد فريد (1314هـ/1897م)، تاريخ الدولة العلية العثمانية، ط2، مصر: مطبعة محمد أفندي مصطفى.

أوغلى عائشة عثمان (1444هـ/1991م)، والدي السلطان عبد الحميد الثاني، تر: ص.س. صالح، عمان، الأردن : دار البشير للنشر والتوزيع.

باش جوقة سليمان (2009م)، السلطان عبد الحميد الثاني شخصيته وسياسته، تر: عبد الله أحمد ابراهيم، المركز القومي للترجمة: القاهرة.

بيات فاضل مهدي (2003م)، دراسات في تاريخ العرب في العهد العثماني رؤية جديدة في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية، ط01، بيروت، لبنان : دار المدار الاسلامي.

حرب تسنيم (1440هـ/2019م)، رؤية المستشرقين البريطانيين للخلافة العثمانية ولفرد
بلنت نموذجا، ضمن: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية، (إشراف)
محمد إلهامي، ط1، ج2، إسطنبول، تركيا: دار الأصول العلمية.

حرب محمد (1410هـ/1990م)، السلطان عبد الحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين
الكبار 1258-1336هـ/1842-1918م)، ط1، دمشق، سوريا: دار القلم.

حسن ضرار خليل (1436هـ/2014م)، الحركة الفكرية في مركز الدولة العثمانية 1839-
1908م، جامعة تكريت، العراق.

دومان مراد (2016)، ذكريات السلطان عبد الحميد الثاني، ط01، القاهرة: دار النيل
للطباعة والنشر.

دويذة نفيسة (1440هـ/2019م)، السلطان عبد الحميد الثاني السيرة و المواقف كما تبدو
من مذكراته الشخصية، (إشراف) محمد إلهامي، ط1، ج2، إسطنبول، تركيا :
دار الأصول العلمية.

رحماني فاطمة الزهراء (2019)، قراءة تاريخية في مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني،
تاريخ العلوم، (03)05.

زربوح زين العابدين (1440 هـ/2019م)، تصدي السلطان عبد الحميد الثاني للمشاريع
الاستعمارية في البلاد العربية، ضمن: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة
العربية، (إشراف) محمد إلهامي، ط1، ج2، إسطنبول، تركيا : دار الأصول
العلمية.

آل زلفة محمد بن عبد الله (1433هـ/2012م)، الاصلاحات العمرانية في الولايات العربية في
عهد السلطان محمود الثاني على ضوء المصادر والصور الوثائقية، المملكة
العربية السعودية : دار بلاد العرب للنشر والتوزيع.

سعد نيفين مصطفى (1440هـ/2019م)، الشخصيات العربية في بلاط السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909م، ضمن: محمد إلهامي: السلطان عبد الحميد الثاني في الذاكرة العربية. (éd. ط1. Vol. 1، ج1). (اسطنبول: دار الأصول العلمية).

سنو عبد الرؤوف (2005)، السلطان عبد الحميد الثاني والعرب: الجامعة الإسلامية وأثرها في احتواء القومية العربية، حوار العرب، 04.

شاكِر ضياء (1439هـ/2018م)، السلطان عبد الحميد الثاني والامبراطور ميكادو، ط01، تر: يشار شريف، إسطنبول، تركيا: دار الأمم للبحوث والدراسات والوثائق.

عازوري نجيب، يقظة الأمة العربية، تع: أحمد بو ملح، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

عليوه محمد طه (2018)، العلاقة بين الدين والدولة دراسة مقارنة بين النظام الدستوري المصري والنظم الفرنسية والتركية والإيرانية، ط01، الكويت: دار نهوض للدراسات والنشر.

عمر يوسف حسن (1421هـ/2000م)، أسباب خلع السلطان عبد الحميد الثاني 1876-1909، الأردن، جامعة اليرموك.

غنايم زهير غنايم عبد اللطيف (2007م)، التمثيل النيابي وقوانين الانتخابات في الدولة العثمانية وأثرها على الأوضاع السياسية في بلاد الشام في نهاية العصر العثماني، مجلة المنارة.

ماسترز بروس (2008م)، عرب الامبراطورية العثمانية تاريخ ثقافي وإجتماعي (1516-1918م)، ط1، تر: عبد الحكيم ياسين، بيروت، لبنان: دار الرافدين.

مخلوف ماجدة (1443هـ/2021م)، الدولة العثمانية من الإصلاح إلى الحداثة، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.

مخلوف ماجدة (2009)، تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني رؤية أحمد باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، القاهرة: دار الأفاق العربية.

مهيبيل إسعى (2021)، الخلافة وصراع المسألة الشرقية التوجيه السياسي لفكرة الخلافة وأثره في وحدة العالم الإسلامي (1853-1924م)، ط1، بيروت، لبنان: مركز نهوض للدراسات والبحوث.

مورو أوديل (2008م)، الدولة العثمانية في عصر الاصلاحات رجال "النظام الجديد" العسكري وأفكاره 1826-1914م، ط1، تر: كارمن جابر، قطر: المركز العربي للأبحاث والدراسات.

نصيرات فدوى (2009م)، المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (1840-1918م)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.

نياز ملا محمد قربان (1988م)، السلطان عبد الحميد الثاني وأثره في نشر الدعوة الاسلامية ، ط1، مكة المكرمة : مكتبة المنارة.

Al-Shyyab, I. A. (2021). Sultan Abdul Hamid II and the Arab states of the Ottoman Empire (1876-1908). Multicultural Education, 07(10).

Chowdhury, R. (s.d.). Pan-Islamism and Modernisation During the Reign of Sultan Abdülhamid II, 1876-1909. Montreal, Canada, Department of History, McGill University.

Deringil, S. . (1991). Legitimacy Structures in the Ottoman State : The Reign of Abdulhamid II (1876-1909). International Journal of Middle East Studies, 23(3).